مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية

تحليل الأسبوع

الإصدار: 307 (من22 إلى 29 يونيو 2019)

تحتوي هذه النشرة على تحليلات، يقوم بها مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية لأهم الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان بشكل أسبوعي، حتى يستفيد منها المهتمون وصناع القرار.

ستقرؤون في هذه النشرة:

العلاقات الحديثة بين أفغانستان وباكستان، وتأثيراتها على عملية السلام

نظرة سريعة على العلاقات الأفغانية الباكستانية 2

العلاقات مع باكستان في فترة حكومة الوحدة الوطنية 3

أزمات باكستان الاقتصادية وإعادة تحسين علاقاتها مع كابل 3

مؤتمر بوربن 4

زيارة الرئيس غني لباكستان وتأثيراتها على عملية السلام 5

النتائج والإنجازات 5

زراعة وتهريب المخدرات في أفغانستان

تاريخ المخدرات في أفغانستان 7

الإستراتيجية التي أدت إلى زيادة زراعة وإنتاج وتهريب المخدرات 8

لماذا أخفقت الجهود المبذولة في مكافحة المخدرات؟ 9

مصدرٌ فعال لتمويل الحرب في أفغانستان 10

مكافحة المخدرات على المستوى الإقليمي 11

العلاقات الحديثة بين أفغانستان وباكستان، وتأثيراتها على عملية السلام

بعد سفر قادة الأحزاب السياسية الأفغانية في تاريخ 22/يونيو، سافر الرئيس الأفغاني د. محمد أشرف غني للقاء برئيس الوزراء الباكستاني، وقد رافق الرئيس وفد حكومي رفيع المستوى يشمل مستشار الدولة الأمني، ووزير الداخلية، ووزير المالية وغيرهم.

ما هي تأثيرات هذه العلاقات الحديثة بعد الانقطاع الذي دام طويلا؟ وبالمقارنة باللقاءات السابقة؛ هل سيُنتج هذا اللقاء إنجازات محددة؟ وهل بإمكان باكستان أن تلعب دورا مهما في عملية السلام الأفغاني؟ أسئلة سنسلط الضوء عليها في هذا المقال، بالإضافة إلى عدة موضوعات أخرى.

نظرة سريعة على العلاقات الأفغانية الباكستانية

منذ إبعاد قوات طالبان من مُعظم محافظات أفغانستان وحلول القوات الأمريكية وقوات حلف الناتو مكانها فإن العلاقات بين أفغانستان وباكستان مرت بمنحدرات عديدة. حاول الرئيس الأفغاني السابق حامد كرزاي في فترتيْ حكمه أن يُحسّن العلاقات بين أفغانستان وباكستان وأن يمنع التدخلات من جانب باكستان في الشأن الأفغاني وقد قام بعدة زيارات إلى باكستان لأجل ذلك. إلا أن أحد أهم شخصيات تلك الحكومة (رنجين دادفر سبنتا) الذي عمل وزيرا للخارجية ومستشارا للأمن الوطني الأفغاني وصف المحاولات التي بذلتها الحكومة الأفغانية بقيادة كرزاي خلال 13 عاما بأنها لم تكن مُثمرة.

العلاقات مع باكستان في فترة حكومة الوحدة الوطنية

بعد تأسيس حكومة الوحدة الوطنية مد الرئيس الأفغاني محمد أشرف غني يد المودة إلى باكستان، حيث رأى أن ترميم جسور العلاقات بين البلدين قد تفيد أفغانستان في عملية السلام والتنمية الاقتصادية. قام الرئيس غني بزيارة باكستان عام 2014 والتقى بالمسؤولين والساسة كما زار المركز العسكري GHQ، وبحسب بعض الخبراء العسكريين قام غني بتوقيع عدة مذكرات تفاهم مع باكستان. إلا أن عددا من المسؤولين الأفغان ومن ضمنهم المستشار السابق للأمن الوطني الأفغاني رحمة الله نبيل يعتقدون أن ما قام به الرئيس غني يُضاد مصالح أفغانستان.

مع مرور الوقت باتت حكومة الوحدة الوطنية تخمن احتمالية نكوص باكستان عن التفاهمات والوعود التي أبرمتها مع الرئيس غني، حيث اشتدت الحرب في أفغانستان وارتفع معدل الضحايا المدنيين يوما بعد يوم، وهكذا نشأ جو من عدم الثقة بين البلدين. وعندما أعلنت الحكومة الباكستانية عن تقديم قدر من الدعم لأفغانستان فإن الرئيس غني الذي كان حينها في الهند رفض قبول الدعم وصرح بأن على الحكومة الباكستانية إن أرادت الدعم أن تكف يدها عن دعم الإرهاب، واتهم الجانبَ الباكستانيَّ بدعم المعارضة المسلحة في أفغانستان.

خيم جو من عدم الثقة بين البلدين لقرابة أربع سنوات، وخلّف عقبه اتهامات من الدولتين لبعضهما. ومع كسب حزب إنصاف في باكستان لمعظم الأصوات في البرلمان ومن ثم تعيين عمران خان رئيسا للوزراء، أكد عمران خان على إعادة تحسين العلاقات مع أفغانستان وأحدث تغييرات في السياسة الباكستانية تجاه أفغانستان بموافقة الجيش الباكستاني ويرى بعض الخبراء أن الدوافع الأساسية لذلك كانت عديدة، منها: ما تواجهه باكستان من ضغوطات وتحديدا اقتراضها المتزايد من صندوق النقد الدولي، بالإضافة إلى ضغط المجتمع الدولي على باكستان وجعلها في القائمة الرمادية لافتراض كونها داعمة للإرهاب.

بعد فوز عمران خان في الانتخابات قام الرئيس الأفغاني غني بتهنئته عبر الهاتف ودعاه لزيارة كابل وتم قبول الدعوة من قِبل عمران خان. من جانبٍ آخر التقى غني بعمران خان على هامش القمة الرابعة عشر لمنظمة التعاون الإسلامي وتباحثا حول العلاقات الثنائية بين البلدين وما حدث من منع الطيران باتجاه الهند فوق أرض باكستان. كما أن سفر مستشار الأمن الوطني بأفغانستان حمد الله محب إلى باكستان برفقة وزير المهاجرين أعاد شيئا من جو الثقة بين البلدين.

أزمات باكستان الاقتصادية وإعادة تحسين علاقاتها مع كابل

بعد فوز حزب إنصاف الباكستاني في الانتخابات واجه الاقتصاد الباكستاني ضغوطا متزايدة ومن أسبابها طلب باكستان قروضا أخرى من صندوق النقد الدولي وفي المقابل وضع صندوق النقد شروطا على باكستان لأجل الإقراض وقد تسبب ذلك في نزول سعر العملة الباكستانية مقابل الدولار الأمريكي إلى حدٍ كبير، وفي نفس الوقت ارتفعت أسعار النفط والغاز في باكستان بشكل حاد.

من جانبٍ آخر، يرى بعض الاقتصاديين أن الولايات المتحدة الأمريكية لديها نظرة شك بأن باكستان تقترض من صندوق النقد الدولي لأجل تسديد ما عليها من ديون لمشروع CPEC الممول من الصين، ولذا وضع صندوق النقد الدولي شروطا صعبة على باكستان حيال الاقتراض. كما أن تقلص عدد المستثمرين الأجانب في باكستان أثر تأثيرا سلبيا على الاقتصاد الباكستاني. حتى الجيش الباكستاني الذي كان يقتطع قسطا من الميزانية لنفسه اضطر في ظل الأزمة الاقتصادية أن يُقلل حصته في العام الجاري. من جانبٍ آخر قامت مظاهرات عريضة من قِبل البشتون والبلوش في باكستان مطالبين بحقوقهم ويرى الجيش أن الأيادي الأفغانية لها دور في إشعال هذه المظاهرات مما اضطر الجيش إلى تقليل ميزانيته ليجذب تأييد الشعب باتجاهه. علاوة على ذلك افتتحت أفغانستان ممراتها الجوية وقل اتكاؤها على الاقتصاد الباكستاني. كما أن المعارضة في باكستان تتهم الحكومة بأنها اعتلت كرسي السلطة بتأييد الجيش وأنها تريد من خلال تحسين علاقاتها مع أفغانستان أن تحل قدرا من الأزمات المالية التي تواجهها.

مؤتمر بوربن

في العاشر من يونيو عُقد مؤتمر من قِبل مركزين للدراسات تحت عنوان (سلسلة لاهور) في منطقة بوربن القريبة من إسلام آباد وكان الموضوع هو السلام الأفغاني، وقد حضر المؤتمر نحو 18 شخصا من قادة الأحزاب والشخصيات السياسية الأفغانية مثل رئيس الحزب الإسلامي قلب الدين حكمتيار، والمرشح لرئاسة الجمهورية محمد حنيف أتمر ورئيس شورى السلام كريم خليلي وغيرهم، وقد تحدث بعضهم في المؤتمر حيال حدود ديورند بين أفغانستان وباكستان بما يخالف مطالب قاطني تلك المناطق الحدودية. وقد أبرز كل من حكمتيار و أتمر أن دور باكستان حيال السلام الأفغاني دور هام. مع أن طالبان لم تشارك في المؤتمر، إلا أن وزير الخارجية الباكستانية محمود قريشي صرح في افتتاحية المؤتمر أن بلده تضررت كثيرا بسبب التحديات الأمنية التي تواجهها أفغانستان وأن مصالح باكستان تتوقف على السلام الأفغاني، كما وضح أن تغيير نظرة أفغانستان تجاه باكستان أمر ضروري وأكد على أن أهمية هذا المؤتمر لا تقل عن أهمية الجلسة الثلاثية بين الدوحة وموسكو والصين، وخلَص إلى أن كل ما ذُكر رسالة من باكستان بأنها مؤيدة للسلام الأفغاني. مواضيع المؤتمر التي شملت محاور السلام الأفغاني واللاجئين الأفغان وتوسعة العلاقات الثنائية بين أفغانستان وباكستان كانت فيما يبدو أكبر من مستوى من حضر من الجانب الأفغاني، لذا قد تقتصر فوائد المؤتمر على تحسن جو العلاقات على المستوى الشعبي بين البلدين وحسب.

زيارة الرئيس غني لباكستان وتأثيراتها على عملية السلام

في الحادي عشر من يونيو سافر الرئيس محمد أشرف غني برفق وفد رفيع إلى إسلام آباد في زيارة استمرت ليومين، وكانت أجندات الاجتماع متضمنة لموضوعات الاتصال الجغرافي بين البلدين على مستوى المنطقة، وطرق العبور التجارية، والأمن والسلام.التقى الرئيس غني في هذه الزيارة بوزير الخارجية الباكستاني محمود قريشي ورئيس الوزراء عمران خان ورئيس الجمهورية عارف علوي بالإضافة إلى قادة الأحزاب السياسية الباكستانية، وقدم مقترحات اقتصادية

تتعلق بالعلاقات بين البلدين في مركز الدراسات الإستراتيجية بإسلام آباد. وسم رئيس الوزراء الباكستاني سفر الرئيس الأفغاني بأنه مهم لأجل تحسين العلاقات بين البلدين ونشر جو الثقة المُتبادلة، وأكد على أن بلده ستكون حيادية بالكامل تجاه الانتخابات الرئاسية الأفغانية المُقبلة.من جانبٍ آخر، قدم المسؤولون الباكستانيون وعودا بفتح طرقها أمام شاحنات النقل الأفغانية المتجهة إلى الهند وفتح معبر طورخم الحدودي بين أفغانستان وباكستان ليل نهار لنقل البضائع من الطرفين مما سيكون له تأثير إيجابي على حركة تصديرات كلا البلدين. إلا أن صعوبة حصول سائقي الشاحنات الأفغانيين على تأشيرة دخول باكستان قد تتسبب في عرقلة حركة التجارة الأفغانية. وبما أن مستشار رئيس الوزراء في شؤون الصناعة والتجارة عبدالرزاق داوود سيقدم إلى أفغانستان قريبا، فإن طرح هذه القضية معه قد يحل جزءا من الإشكال المذكور.صرح أمر الله صالح النائب الأول للرئيس المرشح غني أن سياسات باكستان وإخفاقاتها مازالت مستمرة، وأن باكستان ترغب في حفظ مصالحها عبر دعم الجماعات المسلحة، وأن سفر الرئيس غني الحالي هو الأمل الأخير لدى أفغانستان والمجتمع الدولي.من جانبٍ عُرض السلام في أجندات الزيارة على أنه موضوع محوري وهام، ويرى الخبراء والساسة الباكستانيون أن سفر غني سفر مدفوع بالاضطرار وأن باكستان تقدر على أن تلعب دورا مركزيا في قضية السلام الأفغاني. ومن جانبٍ آخر فإن أجندات سفر غني وُضعت تحت علامات الاستفاهم بتصريحات أمر الله صالح الأخيرة حيال طالبان ووسمه إياهم بالأميين وعدّه مؤتمر بوربن مؤتمرا غير مثمر ولومه للشخصيات القيادية الأفغانية المشاركة في المؤتمر لكونهم حسب تصريحه لم يدافعوا عن مصالح أفغانستان.

النتائج والإنجازات

لم يُثمر سفر غني إنجازا محددا، لأن طالبان تلوم الحكومة الأفغانية وتستنكر اتهام الحكومة لطالبان بأنها تُدعم من قبل باكستان، وقد هددت طالبان بأنها لن تجلس على طاولة المفاوضات مع الحكومة الأفغانية. صرح سفير طالبان السابق ملا عبدالسلام ضعيف بأن التجارب السابقة تدل على أن دول المنطقة لا تقدر على لعب دور هام في عملية السلام الأفغاني، وأن الشيء المفيد الوحيد في هذا الصدد هو التفاوض المباشر بين الولايات المتحدة الأمريكية وطالبان، وقد عُقدت ست جلسات للتفاوض بين الجانبين المذكورين، وستُعقد الجلسة السابعة بعد سفر غني الأخير.طالبان تُشكل طرفا هاما في الحرب بأفغانستان ويرتبط نجاح عملية السلام بهذا التنظيم، وبما أن باكستان في الوقت الراهن ليست على مستوى يمكنها من جمع طرفي النزاع (حكومة أفغانستان وطالبان) على طاولة المفاوضات، رغم كون باكستان تؤكد على أنها تستطيع لعب دورها في هذا الصدد؛ فيبدو أن المحاولات المذكورة مضيعة للوقت وأن سفر غني الأخير مثل الزيارات السابقة لن يُثمر النتائج المطلوبة.

زراعة وتهريب المخدرات في أفغانستان

22 من شهر يونيو حسب التقويم الميلادى بدايةُ أسبوع تم تسميته بأسبوع مكافحة المخدرات، كما أن الحكومة الأفغانية في هذا العام أطلقت برنامجا في الأسبوع و وسمته بأسبوع الاتحاد الوطني لمكافحة المخدرات، وقد أُعلن أن الهدف منه هو الوصول إلى حلول ناجعة في مكافحة زراعة وتهريب المخدرات.

مشكلة المخدرات صارت تحديا عالميا ولا توجد دولة في العالم بقيت بمأمن من مخاطر وأضرار هذه الظاهرة. احتلت هذه المشكلة الترتيب الرابع بين الأزمات الكبرى في العالم بعد الأزمة النووية وأزمة السكان وأزمة التلوث البيئي. وفق بعض الإحصائيات يفوق عدد مدمني المخدرات سقف 250 مليون شخص، وبما أن معظم مدمني المخدرات من الشباب الذين يُشكلون القوى النشطة للدول فإن التبعات السلبية للإدمان على الصعيد الاقتصادي تُعد كارثية.

مع أنه لا توجد إحصائيات دقيقة تبين عدد المدمنين في أفغانستان إلا أن بعض الأرقام التي تم رصدها تفيد أن عدد المدمنين في أفغانستان يفوق مليون شخص، عدد منهم من الإناث.

تُعد أفغانستان أكبر دولة منتجةٍ للمخدرات في العالم، وتمتد جذور العلاقة بين أفغانستان والأفيون إلى قرونٍ عديدة مضت، إلا أن أفغانستان في العقود الثلاثة الأخيرة بالتحديد أنتجت جزءا كبيرا من الأفيون المُصدر للعالم.

تقرؤون في هذا المقال عن زراعة وتهريب الحشيش وإنتاج المخدرات في أفغانستان وأسباب فشل الحكومة في مكافحتها لهذه الظاهرة، وآثار تدوين إستراتيجية إقليمية مشتركة لأجل تنسيق الجهود في مكافحة المخدرات.

تاريخ المخدرات في أفغانستان

لزراعة المخدرات في أفغانستان تاريخ طويل. قبل وخلال الحرب الباردة كان الخشخاش يُزرع في أفغانستان إلا أنه لا توجد أرقام دقيقة للمخدرات المُنتجة في تلك الآونة. وبعد الحرب الباردة وتحديدا خلال الحروب الأهلية صارت أفغانستان إحدى الدول المصدرة لأكبر قدر من المخدرات. وصل قدر إنتاج المخدرات في أفغانستان عام 1997م إلى نحو 2804 طن ومن ثم في عام 1999م بلغ الإنتاج 4565 طن. وفي عام 2001 م نزل الإنتاج من 3276 طن إلى 185 طن بسبب حكم طالبان بقيادة الملا محمد عمر.

إذا رجعنا إلى الإحصائيات الرسمية التي تم نشرها من قِبل المؤسسات الدولية وخصوصا إدارة مكافحة المخدرات التابعة لهيئة الأمم المتحدة سنجد أن مساحة الأراضي التي زُرع فيها الخشخاش في أفغانستان في آخر سنة من حكومة طالبان بلغت 8000 هكتار. وبعد سقوط حكومة طالبان أخذ معدل زراعة وإنتاج المخدرات في أفغانستان في الازدياد.

في عام 2007 م بلغت مساحة أراضي الخشخاش 193000 هكتار ووصل إنتاج الأفيون إلى 8200 طن. في الفترة من عام 2008 م إلى 2010 م رُصد انخفاض ملحوظ في زراعة الخشخاش في أفغانستان، ولذا انخفض إنتاج الخشخاش في عام

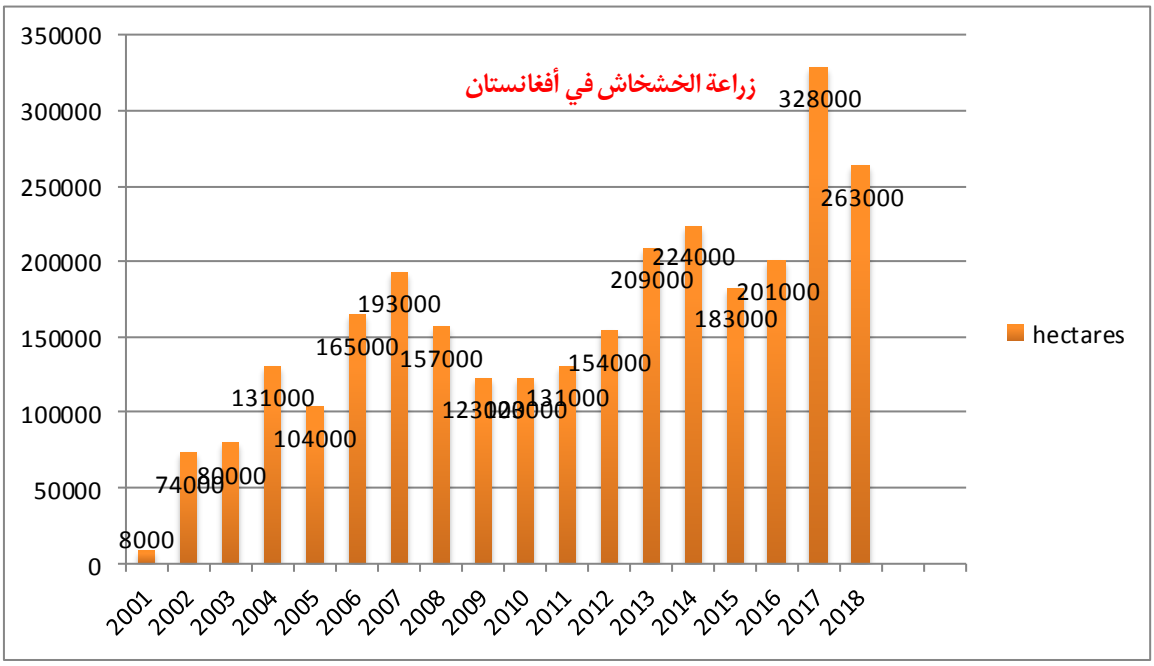

2012 م إلى 3700 طن. إلا أن الإنتاج صعد مرة أخرى في عام 2013 م حيث بلغ 5500 طن كما بلغ الإنتاج في عام 2014 م مقدار 6400 طن. وقد بلغت مساحات الأراضي المزروعة بالخشخاش في هذا العام (2014 م) نحو 224000 هكتار.

شكل 1: الأراضي المزروعة بالخشخاش في أفغانستان بوحدة الهكتار (2001 – 2018)

المصدر: UNODC/MCN

في عام 2016 م ازدادت زراعة المخدرات مقارنة بعام 2015 م حيث تم زرع 201000 هكتار من الأراضي بالخشخاش وتم إنتاج نحو 4800 طن من الأفيون منها، وكان السبب في انخافض إنتاج المخدرات في عام 2015 م هو عدم مناسبة الجو وتأثر المحاصيل بالآفات الزراعية. في عام 2015 م بلغت مساحة الأراضي المزروعة بالخشخاش 183000 هكتار وبلغ الإنتاج 3300 طنٍ، وهكذا ازداد الإنتاج في عام 2016 م بنسبة 43 في المئة.

في عام 2017 م ازدادت محاصيل المخدرات زيادة ملحوظة عن عام 2016 م حيث تم زراعة نحو 328000 هكتار من الأراضي بالخشخاش وبلغ قدر إنتاج الأفيون 9000 طنٍ، ثم في عام 2018 م تم زراعة 263000 هكتار بالخشخاش وبلغ قدر إنتاج الأفيون 6400 طن مما يُعد انخفاضا عن العام السابق له بنسبة 29% بسبب عدم مناسبة الجو وتأثر المحاصيل بالآفات الزراعية.

شكل 2: إنتاج الأفيون في أفغانستان بوحدة الطن (2001-_ 2018)

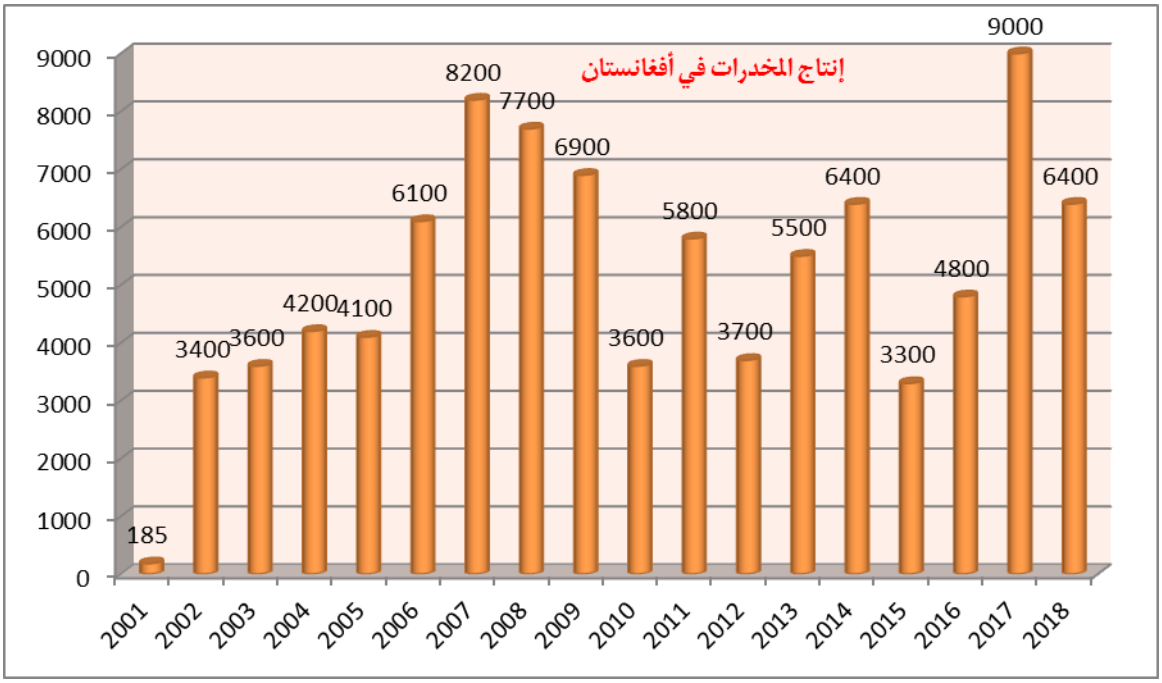

المصدر: UNODC/MCN

أظهر التقرير المشترك الذي صدر عن الحكومة الأفغانية وهيئة الأمم المتحدة أن زراعة الخشخاش في أفغانستان زادت بنسبة 32% في عام 2017 م كما أن إنتاج الأفيون زاد بنسبة 29% وبهذا صارت أفغانستان في هذا العام من الدول الأكثر إنتاجا للمخدرات في العالم. في عام 2018 م ازداد إنتاج المخدرات مقارنة بعام 2017 م بشكل ملحوظ، ويعزو مسؤولو وزارة مكافحة المخدرات السبب في ذلك إلى التدهور الأمني.

الإستراتيجية التي أدت إلى زيادة زراعة وإنتاج وتهريب المخدرات

تهريب المخدرات أزمة عالمية تحتل المرتبة الرابعة على مستوى العالم، ويبلغ عدد مدمني المخدرات في العالم وفق بعض الإحصائيات 250 مليون شخص، وتتحمل أفغانستان قدرا كبير من أضرار هذه الآفة. من جانبٍ تشوهت سمعة أفغانستان بسبب إنتاج المخدرات وزراعتها، ومن جانبٍ آخر فإن هناك نحو 3.5 مليون مواطن أفغاني يتعاطون المخدرات بطريقة ما، وتم تقدير حالة 1.5 مليون شخص منهم بأنها حالة حرجة.

تفيد بعض التقارير أن نسبة 30% من هؤلاء المدمنين من فئة الأطفال، كما تُشكل النساء نسبة 7% منهم. بعد سقوط حكومة طالبان وتحديدا في مؤتمر بُن المنعقد بخصوص تأسيس الحكومة الجديدة في أفغانستان تم تشكيل وزارة جديدة لمكافحة المخدرات. في عام 2014 م أعلن الرئيس الأفغاني السابق حامد كرزاي أن مكافحة المخدرات إحدى أولويات الحكومة وأنه يمُنع منعا باتا زرع وإنتاج وتهريب المخدرات. خلال مدة 18 سنة التي مضت عملت عدة مؤسسات في قطاع مكافحة المخدرات، ومع ذلك فإن أفغانستان في الوقت الراهن تُنتج نحو 90% من مجموع المخدرات في العالم. المراكز المعنية بمكافحة المخدرات في أفغانستان هي: مكتب مكافحة الجرائم والمخدرات بالأمم المتحدة في أفغانستان، وإدارة مكافحة المخدرات بوزارة الداخلية، ووزارة الصحة العامة ووزارة الزراعة، وقد أُنيط بوزارة الزراعة مسؤولية قيادة وتنسيق الأنشطة في هذا الصدد.

وفق تقرير المفتش الخاص الأمريكي في أفغانستان فإن الولايات المتحدة الأمريكية حتى عام 2014 م صرفت مبلغ 7 مليارات و 600 مليون دولار لمكافحة المخدرات في أفغانستان، ومع صرف هذه المبالغ الطائلة فإن الحكومة فشلت في جميع الأصعدة (منع زراعة الخشخاش، منع إنتاج الأفيون، مكافحة الاتجار بالمخدرات وتهريبها، منع الوقوع في الإدمان، ومعالجة المدمنين)، وهذا أمر يُقر به المسؤولون في الحكومة الأفغانية. وقد صرح النائب الثاني لرئيس الحكومة الأفغانية سرور دانش في مؤتمر صحفي بأن جهود الحكومة في مجال مكافحة المخدرات لم تُثمر النتيجة المطلوبة. وقد أدى الإخفاق المذكور ووجود عصابات المافيا المهربة للمخدرات إلى ارتفاع معدل الجريمة وخصوصا الجرائم المُدبرة والخطيرة.

لماذا أخفقت الجهود المبذولة في مكافحة المخدرات؟

ادعت الولايات المتحدة الأمريكية وحليفاتها عند قدومها لأفغانستان أن الإرهاب والمخدرات ظاهرتان مرتبطتان، ولأجل إزالة الإرهاب لا بد من إزالة المخدرات. إلا أن السؤال الذي لم يتلقّ إجابة هو: لماذا تنامى إنتاج وتهريب المخدرات في أفغانستان منذ عام 2001 م؟

أسباب تنامي زراعة وتهريب المخدرات في مدة 18 سنة الماضية لا تنحصر في سبب واحد وإنما هي عدة عوامل وتمهيدات داخلية وخارجية، ومن أهم هذه العوامل ضعف الإرادة الحازمة في مكافحة المخدرات على الصعيد الدولي والداخلي.

من العوامل المهمة كذلك ما يملكه بعض ذوي النفوذ من سلطة وعلاقات بعصابات المافيا المُتاجِرة بالمخدرات على مستوى البلد والإقليم والعالم، كما أن الفساد الإداري في الحكومة الأفغانية سبب مهم ساعد على إفشال الجهود المبذولة في مكافحة المخدرات. هناك أسباب أخرى أدت إلى تنامي هذه الظاهرة المدمرة وخلقت تحديات في سبيل مكافحتها وهي: التدهور الأمني في أفغانستان - حيث أن نسبة 40% من مساحة أراضي أفغانستان تقبع تحت سلطة المعارضة المسلحة- ، وعدم وجود حكومة تتمع بالقدرة والتأييد الشعبي الكافي، وتوغل أيادي أفراد المعارضة المسلحة في زراعة وإنتاج المخدرات في المحافظات المتدهورة أمنيا، وكذلك وجود طلب على المخدرات من قِبل الدول الأوروبية.

مصدرٌ فعال لتمويل الحرب في أفغانستان

وفق التقرير الصادر من مكتب مكافحة الجريمة والمخدرات بهيئة الأمم المتحدة UNODC ففي الفترة بين عام 2001 م و 2010 م تم إنتاج كمية من المخدرات في أفغانستان تُقدر قيمتها بسبعين مليار دولار. ويُطرح سؤال عن مدى الأرباح التي تدفقت إلى أفغانستان وخصوصا المزارعين من هذه المبيعات الضخمة. يفيد التقرير المذكور أن ملياريْ دولار فقط من القيمة الإجمالية وصلت للمزارعين، و 66 مليار دولار تدفقت إلى جيوب المهربين والمافيا الدولية خارج أفغانستان. كما تعتقد هذه الإدارة أن مبلغ 200 مليون دولار من المبلغ الإجمالي المذكور آنفا يرجع إلى المعارضة المسلحة في أفغانستان، بمعدل 20 مليون سنويا.

شكل 3: مقدار المبلغ الذي يجنيه المزارعون من زراعة الخشخاش (2008-2018)

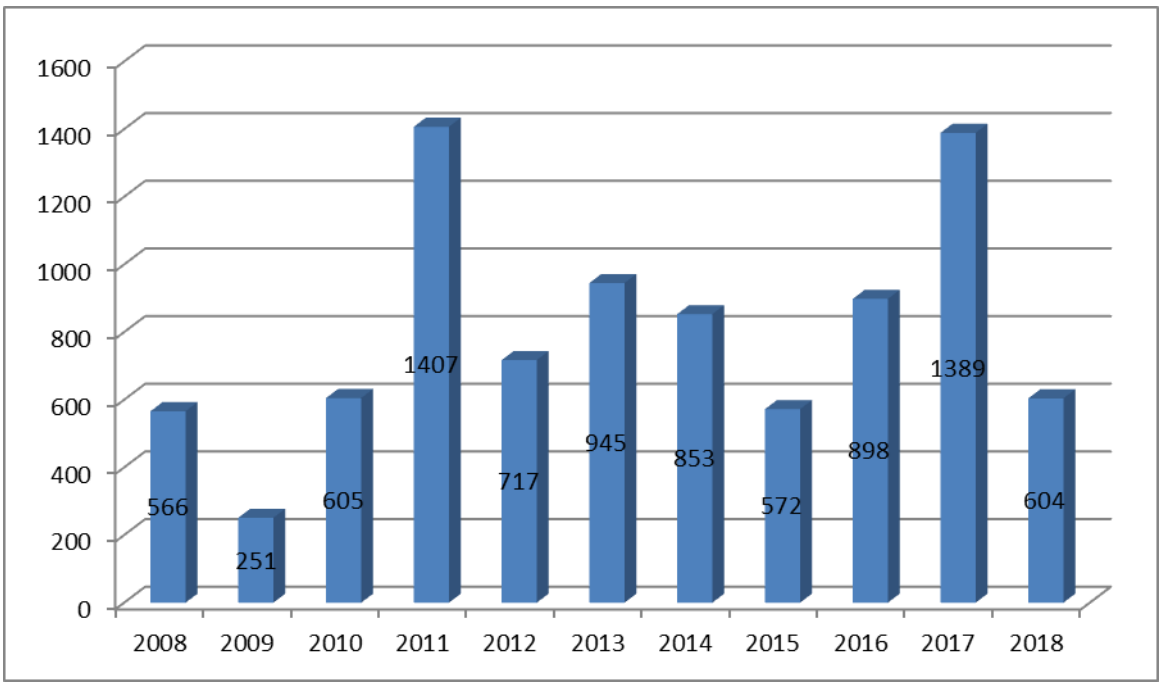

مكافحة المخدرات على المستوى الإقليمي

تُعد تجارة المخدرات أكبر تجارة في العالم بعد الاتجار بالنفط والسلاح. وفق إحصائيات UNODC فإن إجمالي الدخل الحاصل من مخدرات أفغانستان تُقدر قيمته بـ 70 مليار دولار، وما يجنيه المزارعون من هذا المبلغ هو ملياريْ دولار فقط، أما 66 مليار دولار منها فإنها من نصيب مهربي ومافيا المخدرات الدوليين خارج أفغانستان. المخدرات التي يتم إنتاجها في أفغانستان تُهرب من خلال الدول المجاورة إلى جميع دول العالم. لأجل هذا دائما ما تنتقد الدول المجاورة لأفغانستان إخفاق الحكومة في مكافحة المخدرات، في حين أن التهريب لا يمكن أن يحصل من دون مواطأة من المسؤولين في هذه الدول المجاورة. وبناء على ما ذُكر فإن وجود مافيا المخدرات ووجود طرق عبور مفتوحة للتهريب مهّدا السبيل لزراعة الخشخاش في أفغانستان، في حين أن تقلص الطلب على مخدرات أفغانستان في السوق الإقليمي والسوق الدولي له دورٌ مهمٌ في نجاح مكافحة المخدرات في أفغانستان.

وفق التقرير الصادر من العضو البرلماني الباكستاني محمد بشارت طاهر زاده ملك والذي قدمه في المؤتمر الأخير بباكستان، فإن هناك أكثر من 6.7 مليون شخص مدمنين للمخدرات في باكستان يحصل معظمهم على المخدرات مما تُنتجه أفغانستان. إذا سدت الدول المجاورة لأفغانستان ودول المنطقة الطريق أمام المهربين وحالت بينهم وبين بيع الأدوية والمواد الكيميائية التي تُستخدم في إنتاج الهيروويين فإن ذلك سيحقق الكثير من الإنجازات في مجال مكافحة المخدرات. مع أن هناك الكثير من التحديات في هذا المجال، والمبالغ الطائلة التي صُرفت في مدة 18 سنة الماضية أكبر شاهد على ذلك، إلا أن الجهود التي حدثت مؤخرا والتي تهدف إلى إيجاد إستراتيجية موحدة تُعد حلا مؤثرا لهذه الأزمة، وفي حال وجود إرادة حازمة فليس من المُستبعد أن نرى نجاحات في هذا الصدد.

تواصل معنا:
البريد الإلكتروني: csrskabul@gmail.com - info@csrskabul.com
الموقع: www.csrs.com -- www.csrs.af
هاتف المكتب: + 93 (0) 784089590 - (+93) 202564049

نستقبل آرائكم واقتراحاتكم لتطوير هذه النشرة.